



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٨ برئاسة القاضي السيد محبت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامى وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بيان ومحمد صائب الغنمشي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون من كوروكيس وحسين أبو أكتن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت القرار الآتي :

المدعى / (م . ح . ص) / وكيل المحامي (م . س) .
المدعى عليه / السيد رئيس مجلس النواب / إضافة لتوظيفته ومياله كل من المدير (س . ط)
والمشاور (ه . م . م . س) .

الإدعاء :

ادعى وكيل المدعى ان مجلس قيادة الثورة (المنحل) سبق وان اصدر القرار التشريعي المرقم (١٠٣) لسنة ١٩٩٧ ولته يخالف احكام الدستور في المادة (٢٣) والمادة (١٤) ومواد اخرى ويكون هذا القرار مجحفاً بحق موكله حيث انه يمتلك القطعة المرقمة (٧٧/١) مقالة (٣٠) الشويجة محافظة واسط وتم التزاع مثبتهتها من موكله المدعى بدون وجه حق وبدون تعويض وفقاً لأحكام القرار المذكور طلب الحكم بإلغاء المادة (١) من القرار (١٠٣) لسنة ١٩٩٧ لتخالفها لمبادئ الدستور مع مرافقتها من المواد التي اشتملت عليها . ويعد تسجيل الدعوى وبلغ الرسم عنها وفقاً للفقرة (ثالثاً) من المادة (١) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ تم تبليغ صورتها للمدعى عليه إضافة لتوظيفته وفقاً للفقرة (أولاً) من المادة (٢) من النظام المذكور فأجاب وكيل المدعى عليه على الدعوى بالاتحته المؤرخة ٢٠١٣/٥/١٥ وتتضمن ان المادة (١) من القرار قد صدرت لحالة خاصة وتم تنفيذها ولم تعد حالياً نافذة او معسول بأحكامها وعليه يكون موضوع الدعوى خارج اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا ويطلب رد الدعوى . ولانتهاء الاجراءات الواردة بالنظام الداخلي تم تعيين موعداً لتمراجعة فحضر وكيل المدعى كما حضر ومياله المدعى عليه ويؤشر بالمرافعة الحضورية والاعتوية ويكرر وكيل المدعى عريضة الدعوى ويطلب الحكم وفق ماورد فيها كما كمر ومياله المدعى عليه ماورد باللائحة الجوابية ويطلب رد الدعوى وبحث ثم يبق ما يقال افهم ختام المرافعة .

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان المدعى يطلب بدعواه الحكم بإلغاء

كويت مارو عيرال

داد كاوي بالاي نيبتيجاادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٩ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٣

المادة (١) من قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) المرقم ١٠٣ والصادر بتاريخ ١١/٨/١٩٩٧ بحجة مخالفته لأحكام دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ في المواد (٢٣) و (١٤) منه وندى النظر في احكام المادة (١) من القرار المذكور والمطلوب الغالها وجد انها تنص على ((تلغى قرارات التعويض العيني الصادرة من لجان الاستملاك والتقدير والتعويض المشكلة وفق احكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (ب)٢٢٢) في ٢٦/٢/١٩٩٧ في مديرية زراعة كل من محافظات بغداد و ديالى و واسط للسنوات ١٩٩٢ و ١٩٩٣ بموجب تلك القرارات الى الدولة اذا كانت مسجلة بأسماء المستملك منهم او الاشخاص الذين حلو محلهم عن طريق حوالة الحق)). وتجد المحكمة الاتحادية العليا ان النص المذكور والمطلوب الغاءه قد تم تنفيذه في حينه ولم تعد احكامه سارية و نافذة في الوقت الحاضر او في وقت نفاذ احكام دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ وحيث ان اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا في المادة ٩٣ من الدستور وفي الفقرة (اولاً) حددت بالرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة فيكون الطنب موضوع الدعوى خارج اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا لانتهاء نفاذ احكام المادة المذكورة ولما تقدم تكون دعوى المدعي محكومة بالرد للسبب المذكور فقرر الحكم برد دعوى المدعي وتحميله الرسوم واتعاب محاماة وكيله المدعي عليه اضافة لوظائفه كل من السيد (س . ط . ي) و (ه . م . ن) مبلغ مائة الف دينار يقسم بينهما مناصفة حكماً باتاً غير قابل لتلغن استناداً للمادة (٩٤) من الدستور وافهم علناً في ٢٨/٨/٢٠١٣

الرئيس

مدحت المحمود

فاروق محمد الماسوي

العضو

جعفر ناكسر حسين

العضو

أكرم طه محمد

العضو

أكرم احمد باهان

العضو

محمد صائب النقشبندى

العضو

عبود صالح التميمي

العضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو

حسين أبو التميم

صائب النقشبندى